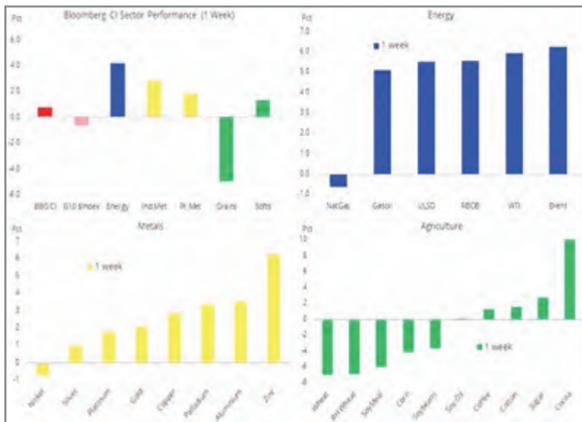


## اتجهت نحو جني مكاسب أسبوعية

## أسعار السلع تترقب مصير الدولار الأميركي

مؤشر بلومبرج للسلع الرئيسية وصل إلى أدنى مستوياته في عام

الاحتياطي الفيدرالي يتجه لرفع معدلات الفائدة مرتين إضافيتين



قال التقرير الصادر عن ساكسو بنك يوم امس الأحد لقد اتجهت معظم السلع الرئيسية نحو جني مكاسب أسبوعية عندما تلاشى التركيز قصير المدى على مخاطر النمو والطلب المرتبطة بالأسواق الناشئة. وجاء ذلك بدعم من الدولار الذي اتجه نحو خسارته الأسبوعية الثانية. وبشكل عام، شهدت أسعار السلع الرئيسية تقلبات كبيرة هذا الشهر، حيث وصل مؤشر بلومبرج للسلع الرئيسية في إحدى المراحل إلى أدنى مستوياته في عام واحد قبل أن يعود للانعاش مجدداً.

ومع اعتماد قسم كبير من هذا التوجه على حركة الدولار ومعدلات الفائدة الأمريكية، يزداد التركيز هذا الأسبوع على الاجتماع السنوي المرتقب للبنوك المركزية من شتى أنحاء العالم في جاكسون هول بوايومينج. وعقد جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، أول ندواته يوم الجمعة لمناقشة الاقتصاد والسياسة النقدية. وتم خلال الأسبوع الإعلان عن محاضر اجتماع لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية في الأول من أغسطس، والتي أشارت إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيمضي قدماً في اجنذة التشديد الخاصة به ما لم يظهر الاقتصاد الأمريكي ميلاً نحو التباطؤ، أو تسهم الأسواق في إجبار بنك الاحتياطي الفيدرالي على إعادة التفكير بسياساته. وبناء عليه، يتوقع أن يتجه بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا العام نحو رفع معدلات الفائدة مرتين إضافيتين تتزامن اقربهما مع الاجتماع التالي المزمع عقده في 26 سبتمبر.

وبعد تعرّضها لهجوم الرئيس ترامب جراء رفع معدلات الفائدة (والذي ساهم في دعم أسعار الدولار)، ونظراً للاضطرابات الأخيرة التي شهدتها الأسواق الناشئة والحرب التجارية المستمرة، بحثت الأسواق عن أي علامات تشير إلى تراجع حدة موقف باول، مما من شأنه التأثير على أسعار الدولار والعديد من السلع التي تستمد زخماً من قوته. ومع ذلك، لم يتخذ باول أي خطوة تحدد عن توقعات السوق الحالية لرفع أسعار الفائدة في المستقبل. وشهدت تداولات الدولار

ضعفاً واضحاً ساهم في دعم أسعار السلع. ومن وجهة نظر النمو والطلب في الأسواق الناشئة، ستبقى الأسواق العالمية هشة إلى أن يتخلى بنك الاحتياطي الفيدرالي عن دعم نظام التضخيم الكمي ومعدل الزيادة في أسعار فائدته، مع خطر حدوث أزمة حقيقية مرتبطة بالإفراط في الاقتراض بالدولار الأمريكي منذ الأزمة المالية العالمية. ولم تكن جميع السلع مستفيدة من ضعف

أسعار الدولار: ففي قطاع الحبوب الذي يغطي المحاصيل الرئيسية للمح والذرة وفول الصويا، حولت السوق اهتمامها إلى موسم الحصاد في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الموسم الزراعي المضطرب الذي شهدته أوروبا ورابطة الدول المستقلة وأستراليا، حيث يتوقع أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية إمدادات كافية لتعويض خسائرها في أماكن أخرى. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع التجاري المستمر مع الصين إلى انخفاض حاد في الطلب من أبرز وجهات قول الصويا الذي يتم إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبشكل إجمالي، شهد مؤشر بلومبرج للسلع الرئيسية، والذي يغطي 25 سلعة رئيسية، تداولات مرتفعة للمرة الأولى منذ ثلاثة أسابيع، حيث تم تعويض الخسائر المذكورة أعلاه بمكاسب في النفط الخام والمنتجات، فضلاً عن المعادن الصناعية. وبعد بضعة أسابيع من البيع المكثف، تفاعلت المعادن الصناعية (بقيادة الزنك والألمنيوم) بإيجابية مع مؤشرات الطلب من الصين.

وشهدت المعادن النخمية تداولات مرتفعة دون اختراق لأي مستويات مهمة قد تدفع المتداولين في البورصة نحو إعادة التفكير، وهم يملكون حالياً صفقات بيع قياسية تتجاوز الرقم القياسي المسجل في ديسمبر 2015 بثلاث مرات. وانتعشت أسعار النفط الخام بأكثر من نصف عمليات البيع بين يوليو إلى أغسطس. وجاء ذلك في وقت حولت الأسواق اهتمامها من التآخير المحتمل على المدى الطويل لنمو الأسواق الناشئة إلى التآخير قصير المدى للعمليات الأمريكية على إيران.

وتظهر بيانات تتبع الناقلات من 'بلاطس' انخفاض الصادرات الإيرانية من النفط الخام بشكل حاد خلال النصف الأول من أغسطس. وخلال تلك الفترة، تم تصدير 1.68 مليون برميل يومياً، وهو أدنى بـ 640 ألف برميل يومياً قياساً بالمعدل المتوسط في يوليو. وسيشهد ذلك بالتاكيد في زيادة الضغوطات على أعضاء أوبك الآخرين، ويغير مسالة قدرته على مواجهة العجز المحتمل – ليس

خطر من حدوث أزمة حقيقية مرتبطة بالإفراط في الاقتراض بالدولار

صناديق التحوط تخفض رهانات النفط التصاعدية خلال الأسابيع الأخيرة

من إيران وحدها، وإنما من فنزويلا التي ما زالت تشهد أوضاعاً متدهورة. وواصلت صناديق التحوط تخفيض رهانات النفط التصاعدية خلال الأسابيع الأخيرة، ومنذ تسجيل رقم قياسي تخلى 1 مليون لوت (1 مليار برميل) في 30 مارس، لتشهد صفقات شراء خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت الآن انخفاضاً بنسبة 37%. وبوصفه معياراً عالمياً، شهد خام برنت أكبر تراجع له إلى 336 ألف لوت، بانخفاض 47% منذ مارس.

وخلال مبيعات الفترة بين يوليو إلى أغسطس، تجدر الإشارة إلى التراجع المفاجئ لعمليات البيع على المكشوف والشراء. ويبقى صافي صفقات البيع في خام غرب تكساس الوسيط وبرنت قريباً من أدنى مستوياته منذ خمس سنوات، مما يسلط الضوء على شهية البيع المحدودة قبل الانخفاض المتوقع للإمدادات الإيرانية.

وما زلنا عند وجهة نظرنا بشأن احتمال بقاء أسعار خام برنت ضمن نطاق مقيد بين 70-80 دولار للبرميل. ومع تحول التركيز على المدى القصير نحو الإمدادات، نرى بعض الاحتمالات الإضافية لارتفاع الأسعار نحو 80 دولار للبرميل. وارتفعت تداولات الذهب لأول أسبوع منذ سبعة أسابيع مضت نتيجة لضعف الدولار وتصريحات الرئيس ترامب بأنه "غير راض" عن استمرار بنك الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة.

في ظل رئاسة جيروم باول، الذي عينه ترامب، تم رفع أسعار فائدة بنك الاحتياطي الفيدرالي ثلاث مرات تضاف إلى اثنتي عشرة جزءاً السابق من رئاسة ترامب. واستجابت السوق برفع أسعار الدولار نحو الانخفاض قياساً باليورو الذي عاد ليبتحط إلى 1.15 يورو، مما حافظ على الأسعار في نطاق محتمل بين 1.15-1.17 يورو. وساهم ذلك في إزالة بعض الضغط عن كاهل اليورو، الأمر الذي ظهر في الأسبوع الماضي استجابة لمخاطر الموازنة الإيطالية واكتشاف بنوك الاتحاد الأوروبي لديدون الأسواق

مع وجود مخاطر الجفاف المحددة بالمحصول الجيد السابق من رئاسة ترامب. واستجابت السوق برفع أسعار الدولار نحو الانخفاض قياساً باليورو الذي عاد ليبتحط إلى 1.15 يورو، مما حافظ على الأسعار في نطاق محتمل بين 1.15-1.17 يورو. وساهم ذلك في إزالة بعض الضغط عن كاهل اليورو، الأمر الذي ظهر في الأسبوع الماضي استجابة لمخاطر الموازنة الإيطالية واكتشاف بنوك الاتحاد الأوروبي لديدون الأسواق

مع وجود مخاطر الجفاف المحددة بالمحصول الجيد السابق من رئاسة ترامب. واستجابت السوق برفع أسعار الدولار نحو الانخفاض قياساً باليورو الذي عاد ليبتحط إلى 1.15 يورو، مما حافظ على الأسعار في نطاق محتمل بين 1.15-1.17 يورو. وساهم ذلك في إزالة بعض الضغط عن كاهل اليورو، الأمر الذي ظهر في الأسبوع الماضي استجابة لمخاطر الموازنة الإيطالية واكتشاف بنوك الاتحاد الأوروبي لديدون الأسواق

مع وجود مخاطر الجفاف المحددة بالمحصول الجيد السابق من رئاسة ترامب. واستجابت السوق برفع أسعار الدولار نحو الانخفاض قياساً باليورو الذي عاد ليبتحط إلى 1.15 يورو، مما حافظ على الأسعار في نطاق محتمل بين 1.15-1.17 يورو. وساهم ذلك في إزالة بعض الضغط عن كاهل اليورو، الأمر الذي ظهر في الأسبوع الماضي استجابة لمخاطر الموازنة الإيطالية واكتشاف بنوك الاتحاد الأوروبي لديدون الأسواق

## أصول 40 مصرفاً عربياً تقفز لـ457.3 مليار دولار

عامل آخر لعدم رغبة المصارف الخليجية للتوسع في إفريقيا، ما عدا المصارف اللبنانية والمغربية واليمنية التي توجد في كثير من الدول جنوب الصحراء لخدمة الاستثمارات والجيال هناك. ولقت الدراسة التي تلقت "عربي 21" نسخة منها، إلى سعي الاتحاد لتشجيع وتخفيف المصارف العربية خاصة الخليجية منها للاستفادة من فرص الاستثمار في القطاع المصرفي والمالي في الدول الإفريقية بشكل عام ودول جنوب الصحراء بشكل خاص، ولا سيما أن هذه الدول استطاعت أن تجذب مستثمرين كبيرة من دول صناعات كبرى كالصين، والهند وعدد من الدول الأوروبية.

وأشارت إلى أن هذه الاستثمارات بحاجة إلى الخدمات المصرفية، بالتالي فإن المصارف الخليجية ستجد فرصاً لتوسيع جديده في إفريقيا، خاصة أن المصارف الخليجية لديها سمعة عالمية من حيث جودة الخدمات المصرفية فضلاً عن قدرتها على تقديم خدمات تمويلية مختلف القطاعات الاقتصادية، لذا فإن الوقت كي تستثمر وتستفيد هذه المصارف من السوق الإفريقية، وتغيير سياساتها التوسعية، كما حدث في السابق وهي تتوسع في أوروبا وآسيا.



احتلت مصر المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المصارف

مليار دولار، أما مجموع الموجودات فبلغ 142.9 مليار دولار. في حين حلت تونس في المرتبة الثانية من حيث عدد المصارف ضمن الالائحة وذلك بدخول عشرة مصارف عملة فيها، بلغ مجموع رأسمالها الأساسي نحو 2.5 مليار دولار وموجوداتها نحو 31.1 مليار دولار. وكشفت الدراسة عن قلة عدد المصارف

مليار دولار، أما مجموع الموجودات فبلغ 142.9 مليار دولار. في حين حلت تونس في المرتبة الثانية من حيث عدد المصارف ضمن الالائحة وذلك بدخول عشرة مصارف عملة فيها، بلغ مجموع رأسمالها الأساسي نحو 2.5 مليار دولار وموجوداتها نحو 31.1 مليار دولار. وكشفت الدراسة عن قلة عدد المصارف

أعلن اتحاد المصارف العربية، أن 40 مصرفاً في الدول العربية جاءت ضمن أكبر 100 مصرف عامل في قارة إفريقيا، بحسب رأس المال الأساسي.

وأوضح في دراسة حديثة، أن مجموع موجودات المصارف الـ40 بلغ نحو 457.3 مليار دولار، ومجموع رأسمالها الأساسي نحو 36.3 مليار دولار.

وبذلك تمثل موجودات تلك المصارف نحو 40 بالمئة من إجمالي موجودات الـ100 مصرف الأكبر في القارة بحسب رأس المال الأساسي، ويمثل مجموع رأس المال الأساسي لديها نحو 38 بالمئة من الإجمالي، وهو ما يدل على الأهمية الكبيرة للمصارف العربية بالنسبة للصناعة المصرفية في إفريقيا.

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، إن مصر احتلت المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المصارف التي دخلت القائمة، وذلك بدخول 13 مصرفاً من مصارفها بلغ مجموع رأس المال الأساسي لتلك المصارف نحو 11.8 مليار دولار، وموجوداتها الجمعة نحو 204.8 مليارات دولار.

وحل المغرب في المرتبة الأولى من حيث مجموع رأس المال الأساسي للمصارف الواردة في الالائحة، الذي بلغ نحو 12.3

## نسبة خجولة لنصيب الدول العربية من التبادل التجاري العالمي



ضعف التبادل التجاري للدول العربية

وصلت قيمة الصادرات العالمية نحو 17.6 تريليون دولار منها نحو 749 مليار دولار من نصيب الدول العربية- جيتي

بلغ حجم التبادل التجاري العالمي نحو 35.4 تريليون دولار خلال العام الماضي، فيما شكل نصيب الدول العربية منه 4 في المئة بقيمة 1.46 تريليون دولار.

وبلغت قيمة الواردات السلعية لدول العالم نحو 17.8 تريليون دولار خلال العام ذاته، استحوذت الدول العربية على نحو 706 مليارات دولار منها خلال العام.

بينما وصلت قيمة الصادرات العالمية نحو 17.6 تريليون دولار، منها نحو 749 مليار دولار فقط، كانت من نصيب الدول العربية. ووفقاً لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتصاد الصادرات، فقد شكلت السعودية قيمة الواردات، ويميل تتجاوز 397 مليار دولار، ونسبة 56 في المئة من إجمالي الدول العربية، البالغة 706 مليارات دولار.

وحلت العراق في المرتبة الثالثة بعد السعودية، بقيمة صادرات وصلت نحو 68 مليار دولار، والكويت بقيمة أكثر من 54 مليار دولار، والجزائر بقيمة بلغت 35 مليار دولار، وعمان أكثر من 28 مليار دولار، ثم مصر بقيمة تجاوزت 25 مليار دولار، والمغرب بقيمة وصلت نحو 25 مليار دولار، وليبيا بقيمة 17 مليار دولار، وتونس بقيمة 14 مليار دولار.

وبلغت صادرات البحرين والأردن أكثر من

## تذبذب أسعار صرف العملات يعيد توجيه رؤوس الأموال حول العالم

وأضاف أن العملات الآسيوية شهدت اضطرابات عديدة منها الروبية الهندية والروبية الباكستانية والروبية الإندونيسية وتمكنت عملات من العودة إلى سعر الصرف المقبول.

وأوضح أن عدوى العملات المضطربة لحقت أخيراً بالريال الإيراني والليرة التركية، وهو ما يدفع المواطنين إلى تحويل عملاتهم إلى الدولار وهو ما يقاوم الأزمة.

من جهته، قال حاتم الطوب المختص في العملات، إن انخفاض قيمة العملة يرفع مخاطر التضخم، أما اتساع العجز في الحساب الجاري والحساب التجاري يضعف المخاطر الأكثر تأثيراً على سعر صرف العملة، ويمكنهما تحسين سعر الصرف.



تذبذب أسعار صرف العملات

القطاع المصرفي وبناء استراتيجيات ترتبط بتطوير وتنويع الاقتصاد، وتؤثر قوة الاقتصاد على العملة كثيراً وما يمكن أن تنهض به.

في الأسواق وشراء التجار ورجال الأعمال كميات كبيرة من الدولار والاحتفاظ به، وهو ما يرفع التضخم، وقد يكون تراجع سعر صرف العملة جراء الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما حدث مع العراق سابقاً أو كما عانت العملة اللبية من تسرب إلى خارج المصارف، وأفاد أن انهيار العملات يزعج اقتصاد الدول، ويؤثر في الأوضاع الاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار وارتفاع معدل الدين، موضحاً أن انهيار والتدهور يكون بتوقف مصادر تمويل النقد الأجنبي جراء توقف الصادرات إلى الخارج، وتراجع تحويلات المغتربين، وتغيير رجال الأعمال والمستثمرين وجهاتهم الاستثمارية حول العالم، والتراجع الكبير في حركة الاستيراد والتصدير. من جانبه قال خالد العمودي المحلل المالي، إن إعادة قيمة العملة يتطلب خطوات عديدة للمعالجة وتكون عبر إعادة هيكلة

منذ أكثر من عامين تشهد العملات العالمية تذبذباً في أسعار الصرف، حيث سجلت تراجعاً كبيراً، وأخرى عادت وارتفعت تدريجياً، إلا أن سعر صرف عدد من العملات هبط إلى أدنى مستوى دون بوادر تحسن قريب، ما يسهم في إعادة توجيه رؤوس الأموال حول العالم. وقال لـ"الاقتصادية" عبدالله الصيرفي المختص في العملات، إن سعر صرف عدد من العملات العالمية هوى في العامين الماضيين متأثرة بعدة عوامل جيوسياسية وداخلية، منها عملات تمكنت من تحسين سعر الصرف وأخرى استمرت في حالة التذبذب، وأخرى بقيت دون بوادر عودة قريبة. وأضاف، أن انخفاض سعر الصرف أحياناً يرجع لتطبيق سياسة التشقق، وارتفاع الأسعار